

## المغرب يرسى قواعد منافسة صارمة لدعم استدامة الاقتصاد

### تأسيس وكالة للتصرف الاستراتيجي لمساهمات الدولة

وفي إطار روح الانفتاح لتمكين الشركات من العمل ضمن معايير السوق المحلية، تراهن الحكومة على تأسيس الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة ومتابعة نجاها أداء شركات ومؤسسات القطاع العام لتعزيز دورها في الاقتصاد.

ويبلغ عدد الكيانات التي ستكون ضمن اختصاص الوكالة 53، منها 15 مؤسسة ذات طابع تجاري و35 شركة ذات مساهمة مباشرة للدولة أو بالاشتراك، و7 مساهمات مملوكة من قبل الدولة في الشركات.

وستشرف الوكالة في أداء مهامها بعد المصادقة النهائية على قانون تأسيسها، ووضع خطة استراتيجية للمحافظة الاستثمارية، التي تملكها الدولة بصفتها مساهما رئيسيا، أو تلك التي تشكل رهانا بالنسبة إلى التنمية المساهمة العمومية.

ويرتكز دور الوكالة أساسا على تاطير مساهمات الدولة وتحديد شركات القطاع العام التي تدخل ضمن نطاق صلاحيتها، والتي تضم مؤسسات ذات الطابع التجاري والتي تملك الدولة رأس مالها بصفة مباشرة أو بالاشتراك، إضافة إلى مساهمات أخرى.

وقال وزير الاقتصاد والمالية محمد بشعوب إن المغرب "يراهن على التسريع الاقتصادي ونجاعة المؤسسات لبناء اقتصاد قوي وتنافسي وذلك بمواصلة تحفيز المبادرة الخاصة وإطلاق برامج جديدة من الاستثمار المنتج".

ونظرا للدور التي تقوم بها شركات القطاع الخاص بالبلاد أكد رحو أنه مجلة المنافسة ستعمل على تنظيم منافسة حرة ومشروعة بضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، من خلال تحليل وضبط وضعية المنافسة في الأسواق، ومراقبة الممارسات المنافية لها والممارسات التجارية غير المشروعة وعمليات التركيز الاقتصادي والاحتكار.

كثف المغرب من جهوده لإرساء قواعد منافسة صارمة في السوق المحلية من أجل دعم متانة الاقتصاد وضمان استدامة نموه على أسس صلبة ضمن خطط ترسيخ الانفتاح وفق سياسة شاملة وطموحة لتعزيز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

في المجال الاقتصادي وحماية المستهلك، ويرى رحو أن امتثال الشركات للقانون المنظم لحرية الأسعار والمنافسة يضمن حماية الاستثمارات واستدامتها، كما أن تطبيق قواعد المنافسة سيدعم روح الانفتاح من أجل تمكين تلك الكيانات من العمل وفق أفضل الممارسات. ويقول لعلج إن الانخراط الكلي للاتحاد في مبادئ المنافسة الحرة يشكل رهانا كبيرا للتطبيق الواضح والشفاف والمنصف لقواعد المنافسة، ومراقبة التركيزات الاقتصادية لدعم استدامة التنمية.

واتفق أحمد رحو رئيس مجلس المنافسة وشكيب لعلج رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ممثل القطاع الخاص لدى السلطات، خلال جلسة عمل الخميس على تعزيز العمل المشتركة للحد من الممارسات غير القانونية في السوق المحلية.

وشدد رحو على أهمية المنافسة النزهاء باعتبارها ركيزة أساسية لإرساء أسس اقتصاد قوي وناجح. وقال إن "تطبيق قواعد المنافسة الحرة وضمان حرية الأسعار يساهمان في إمداد المستهلك بأفضل المنتجات وتوفير الخدمات بأسعار معقولة".

وكان رئيس الحكومة سعد الدين العثماني قد أكد أن حماية المستهلك وحماية حرية الأسعار وضمان المنافسة الشريفة جزء أساسي في البناء الاقتصادي الذي يشده الجميع. وأكد أن الحكومة ستعمل على الإسراع بالقيام بالمراجعات الضرورية وإعداد مشاريع القوانين التعديلية، لترسيخ قانون حرية الأسعار والمنافسة ومجلس المنافسة لتكريس دولة القانون والمنافسة للمنافسة.

محمد ماموني العلو  
صحافي مغربي

الرباط - يشكل اتفاق مجلس المنافسة والاتحاد العام لمقاولات المغرب، أكبر تجمع لرجال الأعمال المغربية، على المضي قدما في التطبيق الصارم والواضح والشفاف والمنصف لقواعد المنافسة، ومراقبة التركيزات الاقتصادية منعطفا جديدا لدعم متانة الاقتصاد المحلي.

واتفق أحمد رحو رئيس مجلس المنافسة وشكيب لعلج رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ممثل القطاع الخاص لدى السلطات، خلال جلسة عمل الخميس على تعزيز العمل المشتركة للحد من الممارسات غير القانونية في السوق المحلية.

وشدد رحو على أهمية المنافسة النزهاء باعتبارها ركيزة أساسية لإرساء أسس اقتصاد قوي وناجح. وقال إن "تطبيق قواعد المنافسة الحرة وضمان حرية الأسعار يساهمان في إمداد المستهلك بأفضل المنتجات وتوفير الخدمات بأسعار معقولة".

وكان رئيس الحكومة سعد الدين العثماني قد أكد أن حماية المستهلك وحماية حرية الأسعار وضمان المنافسة الشريفة جزء أساسي في البناء الاقتصادي الذي يشده الجميع. وأكد أن الحكومة ستعمل على الإسراع بالقيام بالمراجعات الضرورية وإعداد مشاريع القوانين التعديلية، لترسيخ قانون حرية الأسعار والمنافسة ومجلس المنافسة لتكريس دولة القانون والمنافسة للمنافسة.

## عمال مصانع الملابس في تونس مطرودون أو بلا أجور

### شركات القطاع تكابد للبقاء على قيد الحياة



واقع القطاع أسوأ مما هو معلن

الشهر خلال العام الماضي بسبب الإغلاق وانخفضت المبيعات بأكثر من الثلث، وفقا لاتحاد صناعة الأزياء الإيطالي كونفوكوميسيو.

وقال رئيس الجامعة التونسية للنسيج والملابس حسني بوفادن "تعاني الشركات منذ أكثر من عام، انظر إلى متوسط مستوى الاستهلاك في أوروبا. الشركات لا تتطور، بل تحاول البقاء على قيد الحياة".

وأشار إلى أن المصنعين استمروا في دفع رواتب العمال خلال الإغلاق الأول العام الماضي رغم ركود الصادرات وإغلاق المصانع، مع خفض بدل الإجازة السنوية مدفوعة الأجر.

### مؤشرات حول القطاع

- 4500 موظف وعامل تم تسريحهم إلى غاية فبراير 2021
- 80 في المئة من المصانع مرتبطة بالسوق الأوروبية
- 15 في المئة نسبة تراجع الصادرات في 2020 بمقارنة سنوية
- 163 دولارا متوسط أجور العاملين في قطاع الملابس والنسيج

واعتبر أحمد شهلول، المنسق الوطني لمشروع "سكور تونيزيا" التابع لمنظمة العمل الدولية والذي يعمل مع الحكومة التونسية، أن الجهود كانت لها آثار جيدة على العمال. وقال "ما رأيته تضامن أكثر منه مواجهة".

واعتبر شهلول باصحاب العمل الذين استمروا في دفع الرواتب عندما توقف النشاط وكذلك بالموظفين الذين قبلوا تخفيض ساعات العمل أو الأجور، لكنه أضاف أنه كان هناك "انتقال نحو الهشاشة" منذ ظهور الجائحة.

ومع زيادة ضغط الجائحة على الأجور التي يبلغ متوسطها 450 ديناراً (163 دولاراً) شهرياً، يُنظّم العمال صفوفهم لخوض نضالات من أجل حقوقهم.

وفي منزل تميم تم انتخاب عمال فادا لجنة من أربعة أشخاص في أبريل الماضي لتنظيم الاحتجاجات والتنسيق مع الاتحاد العام التونسي للشغل والتفاوض مع صاحب العمل.

وكانت المفاوضات مستحيلة في البداية، لكن بعد احتجاج أكثر من 150 موظفا في يونيو أمام مقر الولاية بمدينة نابل تمكنوا من عقد اجتماع مع محامي فادا الذي أكد خلال المحادثات أن الرواتب المستحقة منذ مارس ستدفع في أغسطس. وقالت نجاح "إذا لم يُعثر ذلك نخشى أن نضطر إلى اللجوء إلى المحكمة".

مضيفة أن صاحب العمل رفض أن يدفع لهم مقابل فترة إجازة لمدة شهرين العام الماضي. وفي الوقت الحالي كل ما يمكنهم فعله هو أن يملوا انفراج الأزمة. وتابعت نجاح "لقد عمل أشخاص هنا منذ 25 عاما. وكان هذا مصنعا صغيرا عندما بدأنا، وقد جعلنا أكبر وأنجح".

يواجه قطاع الملابس، أحد أهم القطاعات الصناعية في تونس، أزمة حادة في ظل تعثر عدة مؤسسات أو توقفها اضطراريا لتراكم الديون وعدم توفر السيولة لمواصلة نشاطها نتيجة التداعيات الكارثية التي خلفتها الأزمة الصحية، مما جعل الكثير من العمال في حيرة بعد أن تم تسريحهم أو بقوا بلا أجور لأشهر.

منزل تميم (تونس) - يدفع العاملون في مصانع الألبسة في تونس ثمنا باهظا للأزمة الاقتصادية بعد أن أرخت بخلال قاتمة على شركات القطاع الخارقة في دوامة المشاكل جراء تقلص العائدات، مما ترك آثاره في ما يتعلق بسداد الأجور.

وبسبب تراكم الديون ونفاد الخيارات أمامها تعلق الخياطة نجاح أمالها على مديرها، الذي يدير مصنعه في بلدة منزل تميم التابعة لولاية (محافظة) نابل في شمال شرق البلاد، يدفع أجور متأخرة لأربعة أشهر في أغسطس المقبل. وقد قضى آخرون مثلها أشهرها دون أجر أثناء فترة الإغلاق.

وتنقل هذه المرأة البالغة من العمر 44 عاما، وهي الممثلة الرئيسية في أسرتها، يوميا إلى مصنع الملابس الذي تعمل فيه منذ 22 عاما على الرغم من عدم حصولها على أجر منذ مارس الماضي.

ويؤكد الاتحاد العام التونسي للشغل، أكبر نقابة عمالية في البلاد، أن مصانع الملابس التي تزود ماركات الأزياء الأوروبية بضرورة كثيرا من جراء الجائحة، حيث فقدت الآلاف من الوظائف وتزايدت الشكاوى بشأن انتهاكات حقوق العمال في هذا القطاع.

وقالت نجاح، التي تخطط القمصان في مصنع ببلدة منزل تميم، مؤسسة تومسون رويترز خلال استراحة الغداء "كيف لا توجد نقود، نحن نعمل، الصادرات تخرج كما فعلت دائما".

وقال منير العمالي إن أصحاب العمل غالبا ما يجدون طرقا للتلفاف على القانون، وهو ما يؤكد حسين الذي قال إن "الموظفين نادرا ما يتلقون تعويضات عندما تُغلق المصانع لأن الشركات تسعى إلى تهريب أي ممتلكات يمكن الاستيلاء عليها بعد إعلان إفلاسها".

وأشار إلى أنه خلال فترة الجائحة سُجّل ارتفاع في عدد الشكاوى بشأن عدم دفع تعويضات نهاية الخدمة والأجور المنتظمة.

وقال منير الجندوبي، ممثل الاتحاد العام التونسي للشغل في نابل، إن "الإمتناع عن الدفع دون سبب أو إشعار يُعتبر عملا غير قانوني بموجب المادة 21 من مجلة الشغل التونسية".

وتشكل الشركات العاملة في القطاع نحو ثلث الشركات الصناعية بالبلاد، ويبلغ عددها أكثر من 1850 مؤسسة من ضمنها 1298 مؤسسة مصدرة كليا وتشغل أكثر من 30 في المئة من مجموع القوى العاملة في الصناعة.

وتنتج نحو 80 في المئة من مصانع النسيج والملابس في تونس حصريا لأوروبا، ما يعني أنها تآثر بشدة عندما تراجعت الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 15 في المئة سنة 2020 مقارنة بالسنة التي سبقتها. وفي إيطاليا، المشتري الرئيسي، أغلقت متاجر الأزياء أربعة أشهر ونصف

## الجفاف يخذل آمال الجزائر لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء

كما ارتفع إنتاج القمح الصلب من 3.17 مليون طن في 2018 إلى 3.21 مليون طن في 2019، بينما ارتفع إنتاج البطاطس من 4.65 مليون طن في 2018 إلى 5 ملايين طن في 2019. وتقدر المساحات المزروعة بنحو 8.6 مليون هكتار.

وفي مايو الماضي دعا الرئيس عبدالمجيد تبون الحكومة إلى إحداث "ثورة" في إنتاج الحبوب والبنزور والتوجه أكثر نحو إنتاج القمح الصلب باعتبارها الأرفع قيمة في السوق الدولية، مع تقليص واردات القمح اللين.

ودعا أيضا إلى مراعاة طبيعة الأراضي الزراعية في الجزائر، والعمل على استغلال الفاض في الإنتاج المحلي من القمح الصلب مع تقليص الكميات المستوردة من القمح اللين.

ويتوقع المعهد التقني للزراعات الواسعة تراجع إنتاج الحبوب لموسم الحصاد 2020 - 2021 بسبب شح الأمطار، وقال مدير المعهد الهادي صخري في تصريحات إذاعية إن "الإنتاج سيكون أقل مما تحقق في الموسم الماضي والذي بلغ 3.9 مليون طن".

وبحسب تقرير صادر عن مركز الإحصائيات الزراعية التابع للوزارة، بلغت قيمة الإنتاج الزراعي الجزائري 29.1 مليار دولار خلال العام 2019. وارتفعت حصة القيمة المضافة للقطاع ضمن القيمة المضافة الإجمالية إلى 12.4 في المئة في ذلك العام، وإلى 16.2 في المئة بحساب القيمة المضافة خارج المحروقات.

وأشار وزير الزراعة إلى أن النتائج الإيجابية المحققة الموسم الحالي في زراعة السلمج ستتمكن من التوجه نحو الاستثمار في الزراعات الزيتية لإنتاج زيت المائدة والأعلاف في الموسم القادم.

ووضعت الحكومة نظام مرافقة ودعم مع تحفيزات خاصة بزراعة الذرة الصفراء، للوصول إلى زراعة أكثر من 40 ألف هكتار هذا الموسم حيث تم رفع سعر شراء الذرة المنتجة محليا من عند المزارعين لتشجيعهم على الاستثمار في هذا المجال بهدف تقليص فاتورة استيراد الذرة التي تتفوق 800 مليون دولار سنويا. وتؤكد وزارة الزراعة أنها تلقت نحو 150 ملف استثمار في الزراعات الاستراتيجية كالقمح لدى ديوان الصحراوية.

الجزائر - يشكل بلوغ خط الأمان نحو الاكتفاء الذاتي من الغذاء أبرز الهواجس التي تعترض الجزائر جراء موجة الجفاف المستمرة منذ سنوات في شمال أفريقيا، مما دفع المسؤولين إلى الإقرار بأنه لم يتم تحقيق سوى الثلثين من المستهدف بينما لا يزال البلد النقطي متأخرا في إنتاج الحبوب.

ورغم أن وزير الزراعة عبدالحاميد حمداني أشار خلال تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية إلى أن بلاده حققت 70 في المئة من احتياجاتها الغذائية، إلا أنها لا تزال متأخرة في بعض المنتجات الاستراتيجية كالقمح.

وقال حمداني في حديث مع إذاعة الجزائر الحكومية إن "الحكومة قررت التركيز في استراتيجية 2024 على الاستثمار في الصحراء خاصة في مجال الزراعة الصناعية الاستراتيجية التي تُؤثر كثيرا على ميزان المدفوعات".

وتمسح الصحراء في الجزائر أكثر من 80 في المئة من مساحتها الإجمالية، وهو ما يعني أن السلطات ستندخل مغامرة صعبة لتنميتها مع تقلص إمكانياتها المادية نتيجة انحسار عائدات صادرات الطاقة.

وأشار وزير الزراعة إلى أن النتائج الإيجابية المحققة الموسم الحالي في زراعة السلمج ستتمكن من التوجه نحو الاستثمار في الزراعات الزيتية لإنتاج زيت المائدة والأعلاف في الموسم القادم.

ووضعت الحكومة نظام مرافقة ودعم مع تحفيزات خاصة بزراعة الذرة الصفراء، للوصول إلى زراعة أكثر من 40 ألف هكتار هذا الموسم حيث تم رفع سعر شراء الذرة المنتجة محليا من عند المزارعين لتشجيعهم على الاستثمار في هذا المجال بهدف تقليص فاتورة استيراد الذرة التي تتفوق 800 مليون دولار سنويا. وتؤكد وزارة الزراعة أنها تلقت نحو 150 ملف استثمار في الزراعات الاستراتيجية كالقمح لدى ديوان الصحراوية.

ويعتبر وزير الزراعة عبدالحاميد حمداني أن إنتاج الحبوب والبنزور والتوجه أكثر نحو إنتاج القمح الصلب باعتبارها الأرفع قيمة في السوق الدولية، مع تقليص واردات القمح اللين. ودعا أيضا إلى مراعاة طبيعة الأراضي الزراعية في الجزائر، والعمل على استغلال الفاض في الإنتاج المحلي من القمح الصلب مع تقليص الكميات المستوردة من القمح اللين.



عبدالحاميد حمداني  
نسبة الاكتفاء 70 في المئة لكن تأخرنا في منتجات استراتيجية



في سباق مع الزمن



منير حسين  
كل ما يحدث الآن مرتبط أساسا بمشاكل هيكلية في القطاع

ووفقا للجامعة التونسية للنسيج والملابس تعافت الصادرات من انخفاض الشحنات إلى الأسواق الأوروبية الرئيسية، لكن حوالي 4500 عامل نسيج وملابس فقدوا وظائفهم في فبراير 2021.

ورغم تعهد مالك مصنع فادا بدفع الرواتب المتأخرة الشهر المقبل، وفي ظل غياب تعليق واضح من محامي الشركة، تقول نجاح إنها لا تشعر بالاطمئنان بشأن تلقي الأموال المستحقة لها من أجزائها الشهري البالغ نحو 530 ديناراً (192 دولاراً) وتخشى ما ينتظر المصنع مستقبلا.

ويقوم مصنع فادا بإنتاج قمصان للعلامات التجارية الإيطالية، بما في ذلك مجموعة ريناتو باليسترا ولانشتيني وإبل غرانشيو. وبينما تحاول نجاح سداد ديون متجر المواد الغذائية وأجر معلم ابنها وأجر